

يتعلق بقولِ الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»: (هذا حديثٌ على شرط الشيخين)

للحافظِ صلاحِ الدِّين خليل بن كَيْكَلدي العلائي (ت٧٦١هـ) رَحِمَدُ ٱللَّهُ

اختصره الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ

> **اعتنى به** ياسر بن سعد العسكر

بـ التدالرُّمْ الرَّحْيِم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا (فصلٌ رائقٌ) ذكره الحافظ صلاح الدين العلائي في مقدمة كتابه «نهاية الإحكام في دراية الأحكام» (١) حول تصحيح أبي عبدالله الحاكم في كتابه «المستدرك على الصحيحين» وقولِه مثلاً: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشَّيخين ولم يُخرِّجاه)، هل يُسَلَّم له بهذا الحكم أم لا؟.

وقد أفاض العلائي في الكلام على هذه المسألة بكلام جميل، وتقسيم بديع، مليء بالفوائد والتنبيهات، وقد أثنى على كلامه هذا الحافظ ابن حجر -رَحْمَهُ الله ووصفه بأنه (في غاية الإتقان، بحيثُ لا مزيدَ عليه في الحُسْنِ) (٢)، والحافظ العلائي أحد العلماء المبرِّزين (وهو معدودٌ في الأذكياء، وله يذ طولى في فن الحديث ورجاله) كما يقول الذهبي (٣)، وله تحريرات نفيسة تدل على جودة قريحته، ودقة نظره، وتمام استقرائه.

المراسيل» (ص١١٦)، و «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٥٥٢)].

⁽۱) عزاه إلى هذا الكتاب الحافظُ ابن حجر في أثناء جوابٍ له حول هذه المسألة، ينظر: «الجواهر والدرر» للسخاوي (۲/ ٩٥٥). وكتاب العلائي هذا هو أحد مؤلفاته المفقودة التي لم يُوقَفُ عليها حتى الآن – حسب علمي –، وهو من كتبه التي أطال فيها النفس جداً – فيها يظهر –، ويقع في خمسة عشر جزءاً، ومع هذا لم يتم، وقد قدَّم له بمقدمة نفيسة اعتنى فيها بالكلام على جملة من المسائل والمباحث المتعلقة بـ «علوم الحديث»، كما يظهر ذلك من خلال إحالاته وإحالات غيره من العلماء على مقدمة هذا الكتاب، كالكلام على الحديث المعلّ، وما يتصل بتعليل الحديث من اضطرابٍ وغيره، وكالكلام على الإجازة وأنواعها، وطرق التحمل والأداء، والكلام على الحديث المرسل وحكمه، وتعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال، وخبر الآحاد وماذا يفيد؟، وغير ذلك. [ينظر مثلاً: كتابه «نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد» (ص١٠٤ و١٠١ و١٢١ و١٠٤)، و «إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة» (١/ ٥٥)، و «تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد» (ص١١٤)، و «جامع التحصيل في أحكام الإشارة إلى الفرائد المسموعة» (١/ ٥٥)، و «تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد» (ص١١٥)، و «جامع التحصيل في أحكام

⁽۲) «الجواهر والدرر» (۲/ ۸۹۵).

⁽٣) «معجم الشيوخ» (١/ ٢٢٤).

ثم إن الحافظ ابن حجر قد اختصر هذا الفصل بها ستراه مسطوراً في هذه الوريقات، ونقله بخطه تلميذُه الحافظُ شهاب الدين البُوصِيري (ت ١٨٤٠هـ)، وقد وقفتُ على هذا الفصل المختصر عَرَضاً في تضاعيف مجموع خطيٍّ يضمُّ عشرة كتبٍ في الرِّجال وعلوم الحديث، كُلُّه بخطِّ الحافظِ البُوصِيري، والمجموع من محفوظات مكتبة فاضل أحمد باشا الشهير بـ «كوبريلي» بتركيا، تحت رقم البُوصِيري، والمحموع، ويقع في ثهانيةٍ وعشرين سطراً.

والحمد لله أولاً وآخراً..

كتبه ياسر بن سعد العسكر ليلة السَّبْت ٢٨/ ١٢٤٢هـ

مكونلكون عجمها علينة لما القدين لاحمال بعطروف وفارا لتنم وهوانه لا يازم من احتما جما بشخ وشيخه ان يحتما برواتيه عزة اكالشيز حرم والدعاء والاعاد وورد يا مان في الافراحات ومعد شديدا ورهنا مالتله ملازمته له أو عارس مرسم اوضياع كما به كمشيرة الزهري كلاها شه شيت لكن محزجا له من ومناعد منها لان م تروالعداد الاحتالا وموقع مطاللاحقان والموشون المارار كوردك للويت منطلا بسيح الساعد ومراد وكورنا لعوه وكالطون واساعا فإذا احتوزه ولك المدنيد ناما الكوللاري والمراد معلولا بوقف وإرسال وانتظاع اواضطرا لموضود لكان وجوله تؤمن الدواز فليله والاعاضي عراقا موالدارية والمراد المراد والمراد المراد والمراد والمرد و بالمسزال وعندوازة نااحفا بعاجيعا واحتفا بروامته عن مزدلا أنكاورند دوياه عن در اس بانط عير صريح بالسماع اندا تصل عندها من وجداندو معلى خالفا المتها المنها والما المناطقة الدريا المناطقة الدريا المناطقة الم د فاازروا مالمي ظفا يكفر غين ذك للارسيا ارتفا متل عدالله وجالعه يما في النها ويستوعها اخداج الصير ولاالغات لغول بن يقول علما انها ترط اخراج العالم فالمااذاؤملاسنا وكرث صفاعقله فالصحه لاومدها وهوام كالم فدينا اهللارن فادعات والصيحين و مرسوم ورسو ورسود ورسو ورصورات والمعدر ورسود الترواد والمحديث وتنج وله بالعرائشي مالنا تره اخواص لتلك العاد السلامة والتراسي مالقدلسيا يختيج يجبوحني عول مععث إرحارتنا الااز يكونة أكالداسية وعدف اندلاد لدائلا عزيقه مثلا يجهدند فابا الشنطان فانها لما مترطا ممااخرجاه الاتصال فسهاؤهم عوسه النعربه لحفظه وانعادة فعبلتنوده كالك وانعيد وعبرها موادا وكانهما ومسمراع وفا الرجام بتدرين وحواذ حالهما عنجابرة النوعنة والعب الاطب الاطب بدفانه مل شوا مساول عرص الماء العله وهنودها وبه وقدوال النساع فيدعوش منك وكال العلازي والهجاء عن المسالات والماء عن المسالات والماء والماء والماء والمتابعة والمت إلة لا مكون وحا الاستداعت إمم الصص من طويط العين وحالالعصاى اللائن احتيابهم المانية كن الإسامالا فغا العلوصلة الدما وسعد العسلان كبكارة العلاى والعرصة على من الحيسو المانية كن الإسامالا فغا العلوصلة والدما وسعد العسلون كبكارة العلاى وواعدوسة على من كلاه يقد أو أما يبطن المعسد وكاروا والعرف المعالي والمتعال غالعلاه والضط مخرجهن وهفأ قلأكترن لطلكم ومزيمش وخطت بليدالا فوجا تحدوم نهانا يتوج علده الاعتراص واذطافا فاستاد خاليا عن صعيف بضورفا موث لاحده زهولا من وراه من سع مسرقبل لاختلاط لالنها إدركون الوجل مطلقاعل شنطها الارحد التربز كاسع عبر الحدد لاطعا سع مدريدا الدال شه سمح منراصلالتشوي بالماضخ ووفهت كم المصفحة بعوسها عرمزا وحب عزم القريبلاسها وعزد كذفرن شوح الشنطي ماتنا وط احيا مج حدسها تم بورخرج مسهم يحصد حزشتنا كيركيتي وطنط والخواط ليعاليس في ونند فووله وضعة كنائد وكنالا سودان مع بالمائ مع منا بعد فواف مسهاج وادحا عليد ماليس فن ودند محاز ملفن فيتناق و منظ في المناز وقد المناز ولادان يحدي عليم ط مسه ماذاحها مدادودورسمنا فرادهولاا مسم لامنيدا كروع والصيعين فالمعن زج عماليته وعنانسا والجالطرة طوافا والدلاومع خا مريعه هولا شالجراء والمعطلان ومحريكرو فاعتاهم واستالهم ولانتك مزواد ولدامنا لهم عزد رومة المصيح والايراء بعوفرى أيسج مند السنف حولع از تكونا لاساد للدنت محفايرا الصحح بن العيليا الإجتاع معولاالمحص افزب لكن سع النسيد لنفياس المجفيه على فوالسنعة من مهم عزون في العلد وفي تعزوها منه فعلا خرج ابوداد وقال علامات منكر ومالاسساى عفاللان عبير انطونا ارجادن اختلط واخريك وخلطان السوين إعرجا لاحدم وعولاتها الاعامات به فبالاختلاط وتدعونا مساهمه فنإ الإلاالكوز الحاافا اخطاله مقودا مجده اوقا المقوا عدوللتا بطئ فليسرهوا وبالديه اللدة على صهارات المام ومنيوه أنها بعضدللناط المتقدمين أهدا للزهرى ومزهذا المواللافي تحول نطعمنها وابدالهوى التزول عزيد وجاوليك الحفاوالاقان وانطاقه لاحتفاج الك عليها وفائ فانداحا العيده عدواظاهرالسلامة والكالاعالا ولمشواها يجيحه ومنابعات يتوى بحاف فالالتهما علاما بستدل

صفحة المخطوط

وقال شيخنا أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر:

فصلٌ رائقٌ ذَكرَه الإمامُ الحافظُ العلَّامَةُ صَلاحُ الدِّينِ أبو سَعِيدٍ خَلِيلُ بنُ كَيْكَلدِي العَلَائِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونقلتُه مِن كَلامِه مُختَصَرًا فيها يتعلَّق بـ «المستَدْرَك» لأبي عَبدِالله الحَاكِم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى.

قال: رجال «المستدرك» ينقسم أقساماً:

الأول: أن لا يكون رجال السَّنَدِ محتجاً بهم في «الصحيحين»، بل يَنْظُر إلى بعض رجال «الصحيحين» اللَّذين احتَجَّا بهم، فيَعْتَبِر مثلَ حالهم في العدالة والضبط، فيُخرِّج عنهم، وهذا قد أكثر منه الحاكم، ومِن ثَمَّ دخلت عليه الآفةُ فيها صحَّحه، ومن هنا يتوجه عليه الاعتراض، وإن كان الإسناد خالياً عن مضعَّف تضعيفاً مؤثِّراً فلا يلزم أن يكون على شرط «الصحيح»؛ لنزوله عن درجة أولئك في الحفظ والإتقان وإن كان صالحاً للاحتجاج.

الثاني: أن يكون رجال ذلك الحديث قد أُخْرِج عنهم في «الصحيح»، فيسلم من هذا الاعتراض، لكن يبقى شيئان ينبغى الاحتراز عنهما:

أحدهما: أن يكون الرجل إنها أخرجا له مقروناً بغيره، أو في الشواهد والمتابعات، فليس هو [......(١)] الصحيح قطعاً، ولهذا تجد تضعيفهم أقوى من تعديلهم، وهؤلاء مثل: محمَّد بن إسحاق، ومحمَّد بن عجلان، ومحمَّد بن عمرو بن علقمة، وأمثالهم، ولا شك في نزول هؤلاء وأمثالهم عن درجة الصحيح، والإيراد بهم قويٌّ على الحاكم.

ثانيه]: أن يكون الرجل ممن اختلط في آخر عمره وخَلَّط، فإن الشيخين لم يُخرِّجَا لأحدٍ من هؤلاء شيئاً إلا مما حدَّث به قبل الاختلاط، وقد عَرَفَا مَن سمع منه قبل اختلاطه ممن سمع منه بعد ذلك، فإذا أخرجا لأحدٍ من هؤلاء مِن روايةٍ مَن سمع منه قبل الاختلاط لا يلزم أن يكون الرجل مطلقاً على شرطها إلا بعد التمييز لما سمع قبل الاختلاط مما سمع منه بعده.

⁽١) خرمٌ في الأصل بمقدار كلمةٍ أو كلمتين، ومن المحتمل أن تكون العبارة هكذا: (فليس هؤلاء على شرط الصحيح قطعاً).

الثالث: من سمع منه أحدُ الشَّيْخَين واحتجَّ به، ثم حَصَلَ له ضَعفٌ بعد سهاعه منه أوجب عدم الثقة به، لا سيها وعدد كثيرٌ من شيوخِ الشَّيْخَين ماتا وهم أحياء، ومثل هذا: أحمد بن عبدالرحمن بن وهب سمع منه مسلمٌ، ثم بعد خروج مسلمٍ من مِصْرَ حدَّثَ بمناكير كثيرةٍ وخلَّط، وأُدْخِل عليه ما ليس من حديثه فرواه، وضَعَّفَه جماعةٌ (۱)، وكذلك سُويْدُ بنُ سعيدٍ الحَدَثَاني سمع منه مسلمٌ وروى عنه في «الصحيح»، ولكنَّه بعد فراقِ مسلمٍ عَمِي وأُدْخِلَ عليه ما ليس من حديثه فكان يُلقَّنُ في أن يُقال فيها روى واحدٌ من هؤلاء: إنَّه صحيحٌ على شرطِ مسلم.

فإذا حصل الاحتراز من جميع ذلك لا يلزم أن يكون الحديثُ صحيحاً على شرط الشيخين؛ لاحتمال أن يتطرق إلى هذا القسم وهو أنّه لا يكزم مِن احتجاجِهما بشيخ وشيخِه أن يحتجّا بروايته عن ذلك الشيخ حتى يُخَرِّجَا له عنه، إذ قد يكون في سماعه من ذلك الرَّجُل خاصَّةً ضعفٌ شديدٌ أو وهنٌ؛ إما لقِلّة ملازمتِه له، أو ممارسةِ حديثِه، أو ضياعِ كتابه، كهُشَيْمٍ في الزهري، وكلاهما ثقةٌ ثبتٌ، لكن لم يُخَرِّجَا له من حديثِه عنه شيئاً؛ لأنّه لم يُتْقِنْ حديثَه، وخَالفَ في بعضه الحفّاظ المتقِنين من أصحاب الزهري.

ومن هذا المرسل الخفي، كعِمْران بن حُصَين في رواية الحسن البصري عنه، وإن كانا احتجَّا بهما جميعاً، ولم يحتجَّا بروايته عنه لأنَّه لم يسمع منه.

الرابع: أن يكون إسنادُ الحديثِ محتجًا به في «الصحيحين» على هيئة الاجتماع فهو إلى الصحيح أقرب، لكن ينبغي التنبيه لشيئين:

أحدهما: أن رواة الصحيح على قسمين:

- قسمٌ قَوِيَت الثقةُ به لحفظِه وإتقانِه، فقُبِلَ تفرُّدُه كمالكِ وابنِ عُيينةَ وغيرِهما من أفراد كتابهما.

⁽١) ينظر: «المدخل إلى معرفة الصحيح» للحاكم (٢/ ٩٠٩-٧١٣) تحقيق: إبراهيم الكليب، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٤) ط. الرسالة.

⁽٢) ينظر: «المدخل إلى معرفة الصحيح» للحاكم (٢/ ٧٢١-٧٢٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٣٣).

- وقسمٌ نَزَلَ عن هذه الدرجة فلم يَقبَلا تفرُّدَه، وأخرجا له ما لم يَنْفَرِد به، فإذا وُجِدَ حديثٌ مِن أفرادِ هؤلاء القِسم لا ينبغي أن يكون على شرط الصحيحين، كهَمَّامٍ عن ابنِ جُريجٍ عن الزُّهْرِي عن أنسٍ «أنَّ النبيَّ عَيْلَةٌ كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه» (١)، فهذا الإسنادُ على هيئة الاجتماع على شرط الشيخين ولم يخرِّجاه لهذه العِلَّة، وهي تفرُّد همامٍ به، فقد أخرجه أبو داود، وقال: هذا حديثٌ منكرٌ، وقال النسائى: هذا الحديث غير محفوظ.

وكذا حماد بن سَلَمَة، عن أبي الزُّبَير، عن جابرٍ في النهي عن ثمن السِّنْوَر والكَلْبِ إلَّا كَلَبَ صَيدٍ^(٢)، فإنَّه على شرطِ مسلمٍ ولم يخرِّجْه لهذه العلة، وهي تفرد حمادٍ به، وقد قال النسائي فيه: حديثٌ منكر.

وكذا العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: «إذا انْتَصَفَ شَعبَانُ فَلا تَصُومُوا» (٣)؛ لتفرد العلاء به، وأخرج بهذا الاسناد ما لم ينفرد به العلاء في أمثلةٍ لذلك كثيرةٍ.

ثانيه]: السلامة من التدليس، فمن عُرِفَ بالتدليس لا يُحتَجُّ بخبره حتى يقول: سمعتُ أو حدَّثنا، إلا أن يكون ذلك المدَلِّس قد عُرِفَ أنَّه لا يُدلِّسُ إلا عن ثقةٍ، مثل ابن عيينة، فأمَّا الشيخان فإنها لمَّا شَرَطَا فيها أخرجاه الاتصال والصحة عُرِفَ من ذلك أنَّ كلَّ حديثٍ رَوَيَاه عن مدَلِّسٍ بلفظٍ غير صريح بالسَّهَاع أنه اتصل عندهما من وجهٍ آخر، فعلى هذا إذا احتجا بمن هذا حاله لا ينبغي أن يقال في حديثه الذي لم يُخَرِّجاه إنَّه على شرط الصحة لهذا الاحتهال، وهو قويُّ يُرْطِل الاحتجاج بالحديث من أصله، إلا أن يكون ذلك الحديث متَّصلاً بصريح السهاع من وجهٍ آخر، فيكون العمدة تلك الطريق، والله أعلم.

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱/ رقم ۱۹)، والترمذي (۳/ رقم ۱۷۶)، والنسائي في «المجتبى» (۸/ رقم ۲۱۳)، وفي «الكبرى» (۸/ رقم ۹۶۷)، وابن ماجه (۱/ رقم ۳۰۳).

⁽٢) أخرجه من هذا الطريق: النسائي (٧/ رقم ٤٢٩٥ و٤٦٦٨).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٤/ رقم٢٣٣٧) وهذا لفظه، والترمذي (٢/ رقم٧٣٨) وابن ماجه (٢/ رقم١٦٥١).

فإذا احترز من ذلك كله فحينئذ إما أن يكون الحديثُ معلولاً بوقفٍ أو إرسالٍ أو انقطاعٍ أو اضطرابٍ أو نحو ذلك، فإن وُجِدَ له شيءٌ من ذلك وكان تعليلُه راجعاً على تصحيحِه –على قاعدة أهل الحديث – فادِّعاء شرط الصحيحين فيه بعيدٌ، وخصوصاً إن كان مَن وَقَفَه أو أرسله أكثرُ وأحفظُ بحيث يترجَّح قولهُم، بل لعل الشيخين إنها تركا إخراجَه لتلك العلة.

فإن لم يكن فيه شيء من ذلك فلا ريب في ارتقاء مثل هذا إلى درجة الصحيحين؛ لأنها لم يستوعبا إخراج الصحيح، ولا التفات لقولِ مَن يقول لعلهما إنها تركا إخراجه لعلة اطلّعا عليها أو لنكارة، فإنّه احتمالٌ بعيدٌ ضعيفٌ، والظاهر السلامة من تلك الاحتمالات، فأمّا إذا وُجِدَ إسنادٌ لحديثٍ محتجّاً بمثلِه في «الصحيحين» أو أحدِهما وهو سالمٌ عن كل ما قدّمناه، وله شواهد صحيحة ومتابعات يَقْوَى بها، فهذا القسم أعلى ما يُستَدرَك ويقال فيه إنّ الحديث على شرطها، والله أعلم.

